



العنوان: حوار وزير الاتصالات مع جريدة الشروق
المصدر: جريدة الشروق
٨ نوفمبر ٢٠٢٢

الدكتور عمرو طلعت: بعد كورونا والتحول الرقمي.. العالم يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد
- بعد تنفيذ «حياة كريمة» سنحضر العالم إلى القرية بالتحول الرقمي

- دربنا ١٠٠ ألف شاب في «مستقبلنا رقمي».. وحققوا صادرات رقمية بـ ١٣٠ مليون دولار في عام واحد
- ٣٥٠ ألف متدرب في مشروع «المهنيين المستقلين».. يسدون حاجة السوق المحلية.. ويصدرون خدمات رقمية للخارج

- لدينا ١٠٢ خدمة على منصة الخدمات الرقمية الحكومية.. وهدفنا الوصول لـ ٢٠٠ خدمة نهاية هذا العام
- نجحنا في ربط ٢٠ ألف مبنى حكومي في عام ونصف العام.. ونستهدف ٣٥ ألف مبنى
البيانات الحكومية مؤمنة.. وغير الحكومية تحتاج للحكومة وجهات كثيرة لديها بيانات شديدة الحساسية
عن أي شخص

الذكاء الاصطناعي وتحليل الصوت وعوامل أخرى تجعل اسم المنتج يظهر أمامك عقب ذكره في مكالمة
هاتفية

الحوار مع الدكتور مهندس عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثرى ومتنوع، لأنه لم
يقتصر فقط على الاتصالات رغم أنه قطاع شديد الأهمية.

عمرو طلعت كاتب ومثقف كبير، وابن عائلة سياسية شهيرة وصدر له بعض الكتب منها ما نشرته دار
الشروق نفسها، وله كتاب مهم عن مصر بعد ثورة ١٩١٩ بعنوان «سعديون أم عدليون؟» وهو نجل
المستشار أحمد سميح طلعت وزير العدل في حكومة ممدوح سالم عام ١٩٧٦، وحفيد عبد الوهاب باشا
طلعت رئيس الديوان الملكي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

د. طلعت خريج هندسة القاهرة عام ١٩٨٣، وحاصل على درجة الماجستير في علوم الحاسب من معهد
إلينوى للتكنولوجيا، في الولايات المتحدة، وحاصل على الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة باريس وله
سجل حافل في العديد من الشركات الكبرى في مجال تخصصه، حتى صار وزيرا في ١٤ يونيو ٢٠١٨ بحكومة
الدكتور مصطفى مدبولي.

عمرو طلعت لا يتعامل مع قطاع الاتصالات باعتباره مجرد قطاع فني فقط، بل للتواصل مع إفريقيا، ومع
العالم، ويرى أن التقدم المصري رقميا يمكن أن يلعب دورا مهما في زيادة موارد مصر، إضافة لتعميق
علاقاتها مع شقيقاتها الإفريقية، ويطمح في الاقتراب من النماذج الدولية المتقدمة التي صارت كل خدماتها
رقمية.

الوزير عمرو طلعت وخلال الحوار المطول تناول كل الملفات تقريبا، لكنه كان شديد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن يلعبه التحول الرقمي في مبادرة «حياة كريمة»، وبما يحسن من حياة أكثر من نصف سكان مصر في القرى ويوفر لهم العديد من فرص العمل والاحتكاك بالعالم الخارجي.

الوزير كشف عن العديد من الأرقام والبيانات التي حققها قطاع الاتصالات، خصوصا أن مصر صارت الثالثة إفريقيا فيما يتعلق بالبنية التحتية وسرعة الإنترنت، بعد أن كانت في المركز الـ ٤٠ بين ٤٣ دولة، وهو يقول إن منصة مصر الرقمية الحكومية سوف تصل إلى ٢٠٠ خدمة بنهاية هذا العام علما بأن بها الآن ١٠٢ خدمة.

الوزير أكد أن البيانات الحكومية مؤمنة تماما من أي اختراقات، لكن الاتصالات غير الحكومية تحتاج إلى حوكمة، والسبب أن هناك جهات كثيرة تملك بيانات شديدة الحساسية عن أشخاص كثيرين مثل شركات النقل التشاركي..

وإلى نص الحوار الذي زاد على ساعة ونصف الساعة، في مكتب الوزير بالقرية الذكية بحضور الأستاذ محمد حنفي مستشار الوزير للإعلام.

منذ الإطلاق التجريبي للمنصة الرقمية دخل إليها نحو ٥ ملايين فرد.. باعتبارك قارنا ومثقفا ومؤلفا، هل سيؤثر التحول الرقمي على القراءة؟

النشر الورقي يقل، ولكن المهم أن نحافظ على طلب الناس على القراءة والمعرفة، حتى لو كانت المعرفة تأتي عبر الوسائل الرقمية وليس الورقية.

ما أسمع من كبار الناشرين في مصر أن معدل القراءة يتزايد ولا يقل.

لو ثبت أن معدل القراءة في زيادة سيكون شيئا جيدا جدا، ولا بد أن يقترن به ماذا يقرأ الناس، وهناك أمهات الكتب الثمينة متاحة على الإنترنت، والناس حاليا تحتاج إلى المعلومة المختصرة.

هل غير التحول الرقمي في المفاهيم السياسية، حيث يرى البعض أنه أثر في مصطلحات يعتبرونها صارت قديمة مثل الاشتراكية والرأسمالية واليمين واليسار؟

خلال السنوات الأربع الأخيرة وجائحة كورونا التي أثرت على العالم، أعتقد أن المجتمع العالمي أصبح يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد مختلف عن العقد الذي نادى به الفلاسفة والسياسيون منذ القرن الثامن عشر، كما يحتاج العالم إلى منظومة اجتماعية واقتصادية. ونبدأ من الجانب الاجتماعي لأنه هو الذي يقع عليه التأثير الأكبر، حيث أصبح من السهل التواصل مع شخص يصعب التواصل معه من قبل، ويكون متواجدا في دولة على بعد آلاف الكيلومترات، ولكن حاليا يمكن التواصل معه أو تبادل الآراء والأفكار، ومن الممكن أن تباع وتشتري له ومعه، وهو أمر إيجابي، وفي ذات الوقت جاء ذلك على حساب أهل البيت والأصدقاء المقربين، الذين كنا نتقابل معهم على مقهى أو ناد، ولكن أرى اليوم الكل يجلس ويمسك جهازه في يديه، وأستغرب إذا لماذا تجلسون مع بعضكم، وهذا الأمر صار ظاهرة عالمية وليس مقصورا على دولة دون أخرى.

أي التأثيرين الإيجابي أم السلبي صار طاغيا بالنسبة للرقمنة؟

لا أستطيع أن أقول أيهما أكثر تأثيرا.

لنتحدث عن الإيجابيات؟

. تأثيرا العالم الرقمي ووسائله طاغية ولا بد من أن ندركها ونتجنب آثارها السلبية، وإذا لم يحدث هذا ستؤثر في المجتمع، وحتى المجتمعات التي شهدت تقدما في هذا المجال مثل إستونيا التي تعتبر الدولة الأولى في التحول الرقمي نجد لديها تخوفا لأن الرقمنة أثرت على قدرة الإنسان على التواصل الطبيعي وأنه أصبح أسير شاشته ويمضي عليها وقتا أكثر مما يمضيه مع بشر آخرين، فبدلا من إمكانية الحصول على حوار إنساني مع موظف أثناء الحصول على الخدمة منه أصبحنا نحصل عليها رقميا، وفي إستونيا ٩٩,٥% من البشر يستخدمون الرقمنة.

هل حاولت معالجة سلبيات التحول الرقمي وأنت تجلس مع أسرتك؟

نحاول، وأحيانا ننجح وأحيانا أخرى كل واحد يكون في عالمه، وعندما نجتمع على غداء مشترك يوم الجمعة أصر على غلق الهواتف لكي يتحقق التواصل الاجتماعي الانساني. هذا التحول الرقمي وآثاره له عناصر مختلفة وأبعاد وحراك مختلف، ولا بد أن نعظم من إيجابياته ونقلل من السلبيات، ولا يجب أن يأخذنا التخوف من العناصر السلبية، لأن كل العصور فيها سلبيات.

ما الذى توفره مبادرة «حياة كريمة» للقرى من زاوية الاتصالات؟

توفر ٤ أشياء هي: إنترنت فائق السرعة عبر شبكة من الألياف الضوئية لنحو ٣,٥ مليون بيت ضمن مشروع حياة كريمة لـ ٥٨ مليون مواطن، وزيادة مكاتب البريد من ٤ آلاف إلى ٤٢٠٠ مكتب فضلا عن تطوير ٣٢٠٠ مكتب على مدى ٣ سنوات، والأهم استحداث ١٠٠ مكتب متحرك عبارة عن سيارة داخلها مكتب تنتقل بين القرى نظرا للازدحام الموسمي خصوصا مع صرف المعاشات وهي تحتاج إلى مكتب يفك الازدحام لمدة يوم أو اثنين وليس لأيام، بالإضافة إلى إعادة صياغة دور مكتب البريد، وبقدر التراجع في إرسال الخطابات نما معدل زيادة الطرود بسبب التجارة الإلكترونية وأطلقنا خدمة نقل الطرود.

وبدأنا في توسيع محفظة البريد ولم يعد يقتصر على دفتر البريد المتعارف عليه منذ زمن، وأنحنا القروض الاستهلاكية والقروض متناهية الصغر والخدمات التأمينية، وتقديم الخدمات الحكومية من خلال مكاتب البريد، ويمكن استضافة موثقين من وزارة العدل للشهر العقاري في ٩٠ مكتب بريد، وهناك تطبيق على المحمول يوضح لك أقرب مكتب لك، وحتى وقت التطعيم تواصلت مع الصحة لإتاحة التطعيم في عدد من مكاتب البريد.

كيف سيكون شكل القرية المصرية من حيث الاتصالات بعد مبادرة حياة كريمة؟

من التحديات التي تواجه الريف هو الحصول على فرصة عمل خارج حدود القرية، وهي نقطة في منتهى الأهمية، والقرية اقتصادها المحلى لا ينتج فرص عمل وإذا وجدت فهي محدودة.. وحاليا لو أنا شاب وأعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، إما أن أترك القرية وإما لا أجد عملا، ولكن مع الإنترنت فائق السرعة أصبح العمل ممكنا، حيث يمكن الحصول على وظيفة من خارج القرية بل وخارج البلد لشخص يعيش في القرية.

فرص التدريب والتعليم هي أيضا خارج حدود القرية وإن شئنا الاختصار نقرب العالم إلى الشخص في قريته، وأن تكون حدود القرية جلب قدرة اقتصادية وفرص عمل ومعرفة وفتح آفاق له مع العالم، ويمكن له أن يعمل في أوروبا، وهو في منزله بدلا من الهجرة، وبالنسبة للإناث أصبح لديهن فرص عمل أكثر وهن في منازلهن.

بدأنا في ٢٠٢١ مبادرة لتعليم ١٠٠ ألف شاب بنظام التعليم الهجين أو الممتزج حيث يتلقى المتدرب جرعة تدريبية من خلال الإنترنت، ويتم توفير مدرسين متخصصين له لطرح ما قد يصعب فهمه، وأطلق على المبادرة «مستقبلنا رقمي»، وتمت إتاحة فرص لنحو ١٠٠ ألف شاب بغرض استهداف نحو ١٨% للعمل في المهن المستقلة، وكلفت المبادرة ١٣ مليون دولار والشباب الذي تلقوا التدريب حصلوا في عام واحد على ١٣٠ مليون دولار مقابل صادرات رقمية، والمبادرة مستمرة ووسعناها نوعيا وعدديا وكما وأنواع التخصصات المطلوبة، ولا تحتاج إلى خلفية تقنية نظرا لوجود عدد كبير من خريجي الكليات بعيدة عن الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ولكن مسئوليتي أن أجد لهم عملا، وعلى سبيل المثال هناك مجال تصنيف البيانات، وهو تخصص في منتهى الأهمية نظرا لزيادة الطلب عليه في منظومات الذكاء الاصطناعي، وفي الوقت نفسه أصل لتخصصات عالية القيمة في البرامج المدمجة أو تحليل البيانات.

الاهتمام بالمهنيين المستقلين مستمر ويظهر ذلك من خلال مضاعفة عدد المتدربين ٥٠ ضعفا حيث بدأنا منذ ثلاث سنوات بـ ٢٠٠ ألف متدرب ووصلوا حاليا إلى ٢٠٠ ألف متدرب ولا بد أن نفكر هل سيحصل المتدرب على فرصة عمل في السوق المحلية في التخصص الذي درب فيه أم لا، والإجابة نعم وكنا نعلمها ولكن كنا نهدف إلى تغطية السوق المحلية والعالمية نظرا للنقص في تخصصات الاتصالات، وخصوصا دول أوروبا التي تعاني من تراجع ديموغرافي وهو أمر جيد لتلك الدول لأنني أوفر له عبء الاستضافة على دولته ومرافقه وفي نفس الوقت توفير فرص عمل للشباب دون المخاطرة بسفره أو غيره بالإضافة إلى توسيع سوق العمل وألا يكون بحدود قريته أو بلده.

ما هو عدد العاملين في هذا المشروع أي المهنيين المستقلين؟

. من نحو ٣٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألف وهذا العدد كاف لسوق العمل المصرية ويفيض ولكن نحتاج إليهم في التصدير. وهذا التصدير يتخذ شكلين الأول المهنيون المستقلون وعندما ينضج يتخذ شكل إنشاء مراكز من الدول في مصر من قبل شركات أجنبية، ولدينا مراكز تعيين، وفي الوقت الحالي نحاول التوسع لتصدير خدمات رقمية إلى دول أخرى من مصر وتستفيد من العاملين وقاعدة الشباب المؤهل.

إلى أين وصلنا في مشوار التحول الرقمي؟

. لدينا عنوانان الأول هو رقمنة الخدمات الحكومية وعنوان آخر يعنى مصر الرقمية ويهدف إلى رقمنة المجتمع، وفي العنوان الأول بدأنا منذ عام في إطلاق منصة للخدمات الرقمية الحكومية وبدأنا بـ ٣٢ خدمة وفي عام ٢٠٢١ وصلوا إلى ١٠٢ خدمة والهدف خلال عام ٢٠٢٢ أن نصل إلى ٢٠٠ خدمة.

ماذا سيكون شكل حياة المواطن بعد أن نصل إلى ٢٠٠ خدمة رقمية؟

سيكون معظم خدمات المواطن التي يتطلبها في مصر من الحكومة رقميا، وسيحصل على الخدمة بدون أن يذهب الجهة الحكومية بشكل كامل، والمثال الأشهر تجديد رخصة المركبة.

فقد كان المواطن يسدد رسوم المخالفات، ثم يتظلم منها، ثم يعاود مرة أخرى لمعرفة نتيجة التظلم، ثم يقوم بتسديد المخالفات، ثم يقوم بتسديد مخالفات ترخيص المركبة، ثم يقوم بالتأمين ثم استخراج الرخصة، وهذا الأمر يتطلب من يومية إلى ثلاثة بين أروقة المصلحة في حين أنه لن يحتاج إلى هذا الوقت بعد الرقمنة.

ما هي نسبة تطبيق الرقمنة بين أطراف الشعب وماذا عن كبار السن أو الخائفين منها؟

. عندما بدأنا بناء مصر الرقمية وضعنا في الحسبان جميع أطراف الشعب المصري، فهناك فئة ترغب في التعامل بشكل مباشر مع المنصة، أما الفئة التي لا ترغب في ذلك فإن لها مكاتب إدارية تقدم خدمات «مصر الرقمية» ولكن من خلال أحد الزملاء الذي يساعد المواطن في ملء البيانات والتعاون مع التكنولوجيا، وهناك مواطن لا يرغب في هذا ولا ذلك فأمامه الخط الساخن ويتحصل على الخدمة من خلاله حيث يجري الموظف في الخط الساخن الخطوات نيابة عنه، والسداد يكون من بطاقة الائتمان والخصم أو من خلال شركات السداد أو المحافظ الرقمية.. ويعتبر من أهم مميزات تصميم المنظومة أنها تناسب كل الأطراف.

هل المقاومة الذهنية لخدمات مصر الرقمية المتوقعة تقل أم لا؟

. تقل بصورة أكثر مما كنا نتوقعها لفئات لم نكن نتوقع أنها تقبل على خدمات رقمية، وأكثر الخدمات الرقمية استخداما هي ما يتعلق ببطاقة التموين.

هل عجلت كورونا بالرقمة وإلى أي درجة أنت راضٍ عن سرعة الوصول إلى الهدف؟

لا أَرْضَى عموما مهما بلغت وأتطلع للمزيد وكان لدينا مستهدفات أن نبلغ ١٠٠ خدمة رقمية خلال عام ٢٠٢١، وتجاوزنا هذا العدد من الخدمات، ولدينا مستهدف آخر أن نصل إلى ٢٠٠ خدمة خلال عام ٢٠٢٢ بخطة زمنية محددة.

الرغبة الشديدة في التعليم الإلكتروني تصطدم بالإمكانيات.. إلى أي مدى صحة هذا؟

لا أتفق مع هذه المقولة لعدة أسباب منها أن استراتيجيات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تتضمن محور التنمية البشرية وميزانيته كانت تبلغ ٥٠ مليوناً في ٣ سنوات وتضاعفت ٢٢ مرة إلى ١,٢ مليار، ولدينا حلم ربط نحو ٣٥ ألف مبنى حكومي ببعض، ونجحنا في ربط أكثر من ٢٠ ألف مبنى خلال عام ونصف، بهدف تقديم الخدمات المترابطة من الحكومة.

لكن هناك شكاوى مستمرة من ضعف البنية التحتية خصوصا في المدارس فيما يتعلق بالرقمة؟

ليس هذا الأمر دقيقا، وربنا وفقنا أواخر عام ٢٠١٨ في بدء رفع كفاءة البنية التحتية، وقتها كان ترتيب مصر من حيث سرعة الإنترنت رقم ٤٠ بين الدول الإفريقية. التي لديها بنية تحتية. البالغ عددها ٤٣، وكان متوسط سرعة الإنترنت الثابت ٦,٥ ميجا بايت في الثانية، وبدأنا مشروعا لرفع كفاءة الإنترنت واشتغلنا عليها بكثافة خلال ٢٠١٩، ولولا هذا المشروع لم يكن متصورا وجود إنترنت في مصر مع ظهور جائحة كورونا، لأنه مع بداية الجائحة تغيرت أنماط الاستهلاك تغيرا جذريا، وتضاعفت الأحمال على الإنترنت، وبلغت ساعات الذروة ٢٤ ساعة يوميا بدلا من ٧ ساعات نظرا لتواجد الجميع على الإنترنت خلال أوقات اليوم، بزيادة ٩٩%.

ومع هذا تحملت البنية المعلوماتية.. وكان وقتها امتحانات المرحلة الثانوية للصفين الأول والثاني تتم على الإنترنت، وعلى الرغم من ذلك لم نبلغ الكمال، ونفذنا تلك المرحلة بنحو ٢ مليار دولار. حاليا نخطط للمرحلة الثالثة من البنية التحتية المعلوماتية، ولدينا استهدافات مختلفة خصوصا بعدما قفزنا من المركز الأربعين إفريقيا إلى المركز الثالث، وقفزنا من ٦,٥ ميجا بايت في الثانية إلى ٤٥ ميجا بايت في الثانية يعنى أكثر من ٧ أضعاف، وخلال المرحلة الثالثة لن تكتفى برفع الكفاءة على السرعة وسيكون هناك معايير جودة أخرى ربما تهتم المواطن المصري مثل الاستدامة وعدم الانقطاع والانتشار بحيث نصل كل مكان.

ما ردك على شكوى الكثير من فقدان شبكة الهاتف المحمول؟

جودة المحمول تعود إلى ثلاثة عناصر أولها الترددات، وكان بالفعل هناك أزمة في إتاحة الطيف الترددي، وأتحتنا ترددا قدره مليار و ١٧٠ مليون دولار في سنة واحدة للشركات، واستلموا نصفه ومن المقرر استلام النصف الثاني خلال أيام. ومن المقرر أن تحدث انفراجه خلال شهرين في هذه النقطة، أما العنصر الثاني فهو حوكمة السوق، وبدأنا بمجموعة من السياسات من بينها إمكانية تغيير الرقم من شركة إلى شركة دون التوقف على موافقة الشركة، وسيحفز ذلك المنافسة بين الشركات ويجعل المواطن يشعر بأنه الطرف الأقوى في المنظومة، واقتن بذلك نشر الخدمات على مستوى الجمهورية، أم العنصر الثالث فهو الأبراج، ولدينا دورة عمل حكومية طويلة ومعقدة تخص ترخيص الأبراج، وقمنا بتبسيط هذه الدورة، ونتيجة لذلك بنت الشركات الأربعة ١٣٠٠ برج في سنة ٢٠٢٠، وفي عام ٢٠٢١ بنوا ٢٢٠٠ برج، وهو ما ينعكس على جودة خدمة المحمول.

متى يشعر المواطن العادي والبسيط بثمار الرقمنة؟

أعتقد أنه بدأ يشعر بذلك ومظاهر هذا العائد استخدام المواطن منصة مصر الرقمية وتحصله على الخدمات أشعره بتحسن الخدمة بدلا من المعاناة والوقوف في طوابير والحصول على الخدمة بشكل مريح، فضل عن إتاحة تدريب وبرامج تدريبية تمكن المواطن من المنافسة في سوق العمل، ولدينا طموحات تتمثل في رقمنة باقي الاستحقاقات الحكومية وفي حالة وصولنا إلى ال ٢٠٠ خدمة سنكون اقترينا من استونيا الدول الرقمية الأولى عالميا من حيث توفير الخدمات رقميا.

هل تحتاج وزارة الاتصالات إلى تشريعات لمواكبة التغير الرقمي؟

بالفعل عملنا على منظومة تشريعية تشكل سياجا لحوكمة العالم الرقمي الذي بدأ يتنامى، واشتغلنا على قانون حماية البيانات وصدر بالفعل، ونعمل على إصدار اللائحة التنفيذية، وندرس هل نحن بحاجة إلى قانون للتجارة الإلكترونية أم أن القوانين الموجودة كافية من حيث تنظيم العلاقة بين أطراف المنظومة التجارية التقليدية إلى المنظومة التجارية الرقمية، ولا نبالغ في إصدار تشريعات تعطل العمل.

ما دور الوزارة في بناء الإنسان المصري؟

بناء الإنسان يتمثل بالنسبة لنا في تدريبه وتمكينه من الحصول على فرص عمل، ويلي هذا تدريب أوسع لما نسماه محو الأمية الرقمية، وتمكين عدد أكبر من المواطنين يمتنون مهنا أخرى من التعامل مع الوسائل الرقمية بشكل مباشر، وهذا يعود بنا إلى نقطة إقبال الناس على الوسائل الرقمية.

إلى أي حد هناك حماية لبيانات المواطنين وخصوصياتهم؟

البيانات الحكومية مؤمنة ومحمية، ولا يمكن الوصول إليها أو اختراقها، أما بيانات الجهات غير الحكومية فهي تحتاج إلى حوكمة، وهناك جهات كثيرة لديها بيانات شديدة الحساسية عن أي شخص، من بينها شركات النقل التشاركي وأيضا الشركات التي لديها محركات البحث وتعرف اهتماماتك وما تبحث عنه وما يقلقك، كل هذه الأمور مستودعات بيانات ودرجة الأمان فيها تختلف، ونعود لنقطة الوعي ومنها حملة البنك المركزي للتوعية بعدم منح بياناتك لأي شخص وأن تكون حريصا، وتعلم ما الذي تفصح عنه وما الذي لا تفصح عنه.

ما تفسير ظهور إعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي، عقب ذكر اسم منتج خلال مكالمة هاتفية مثلا؟ - جزء منه ذكاء اصطناعي وجزء منه تحليل صوت ثم معالجة النصوص، واليوم هناك منظومات تحول الصوت إلى نص مكتوب لتفهم ما نقوله وتحوله إلى بيانات وهذا الأمر يتم بشكل رقمي لحظي.

أين تقع مصر على خريطة التكنولوجيا والاتصال عالميا؟

- موقع مصر على خريطة التكنولوجيا يتوقف على البنية التحتية ونوعية الخدمات والموارد البشرية، وترتيبنا أكثر من ٩٠ على مستوى العالم من حيث الإنترنت الثابت ورقم ٦ من حيث عدد المهنيين المستقلين والأول في الشرق الأوسط وإفريقيا في جذب شركات ووظائف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما يتعلق بالموارد البشرية والقدرات أحسن بكثير، وهذا أمر إيجابي من ناحية بناء الكوادر البشرية. أما مستوى مصر مرضى من حيث البنية التحتية فهي تحتل المكانة الرابعة إفريقيا ودرجتها في تعزيز هذا البنية من خلال ثبات المعلومات والسرعة والانتشار والعروض السعرية التي تناسب البيت المصري، ومن السهل رفع السرعة ولكن بدلا من أن تدفع ١٢٠ جنيها يمكنك أن تدفع ٥٠٠ جنية.

هل نوعية التعليم تقدم كوادر ذات كفاءة؟

- نعمل على ٣ محاور يتمثل أولها في التواصل مع الجامعات التي شهدت زيادة ضخمة خلال السنوات الأخيرة في أعداد كليات علوم الحاسبات والذكاء الاصطناعي وأقسام كليات الهندسة، وهو أمر إيجابي، وثانيا التدريب لسد الفجوة المهنية التي لا تنتج بالضرورة عن ضعف التعليم، ويمكن أن تكون عن تغير الشباب لمسلكه الوظيفي، وهو ليس قاصرا على مصر حيث أصبح الاتجاه العالمي هو تغيير المسار الوظيفي بعد التخرج، وبالتالي يحتاج الخريج إلى تدريب مهني، وثالثا إنشاء مسار تدريبي كامل مثل إنشاء معاهد بعد الإعدادية تستهدف تخريج مهني من نوع معين، كما أنشأنا جامعة لإحداث نقلة نوعية في هذه الكوادر، وهي جامعة مصر المعلوماتية التي ترتبط بجامعات عالمية وترتبط بتخصصات معينة في سوق العمل.

ما هي أمنيات الوزير خلال ٢٠٢٢؟

- أن تتقدم مصر إلى موقع تستحقه بوصفها دولة تلعب دورا رياديا في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتوسع في البرامج التدريبية، ولن نتقدم إلى المركز الذي نستحقه إلا بالكوادر البشرية، وكل الدول التي تقدمت في هذا المجال حرصت على ذلك، وكذلك ينبغي أن يقبل عدد أكبر على الخدمات الحكومية، وبالتالي نقدم خدمات أكثر، وأن نسعى إلى زيادة الصادرات الرقمية، حيث يبلغ إجمالي الصادرات ٤,٥ مليار دولار تمثل ٥% من الناتج القومي بـ ١٦% نمو في القطاع وسوف نحافظ على هذا النسبة ونستهدف زيادة تصل إلى ٨% خلال ٣ سنوات.